

سياسته التي اعلنها مذ كان في حكومة الحرب التي شنت عدوان ١٩٦٧ والتي يوجزها الشاعر الذي كان قد رفعه في حينه « ولا شبر واحد » .

٣ - هل يشكل اتفاق كامب ديفيد تراجعا من منحيم بيغن عن مقترحاته التي سبق له ان تقدم بها ، ام هو استجابة كاملة لجوهر مشروعه ؟

٤ - على هامش كل ما تقدم ، اين موقع الموقف الامريكي ، وما هو المدى الذي استجاب به لادعاءات منحيم بيغن ، واستطرادا لذلك ممارسة الضغط على مصر للقبول بالمشاريع الاسرائيلية .

« الارض المحررة » بين الون وغاليلي

تبريرا لعدوان اسرائيل سنة ١٩٥٦ ، قدمت مجموعة من الاسباب الواهية ، تحفظ عليها حتى كبير مراقبي الامم المتحدة ، الجنرال بيرنز ، الذي علق عليها ساخرا ، وذكر بقول لبن-غوريون قبل عام ونصف من عدوان ١٩٥٦ عن « ان عمل وزارة الخارجية هو تبرير اعمال جيش الدفاع الاسرائيلي في عيون العالم » (١) . ويبدو ان تلامذة « بن - غوريون » في حزب المتباي ، واستطرادا تجمع المعراخ ، كانوا حريصين على العمل بمقولة معلمهم تلك ، واعطاء اهمية كبرى « للشكل » الذي تقدم به مقترحاتهم ومشاريعهم ، دون ان تمس الجوهر بشيء . رغم اختلاف التفاصيل من مشروع لآخر ، وليس من داع لتناولها تفصيلا ، وعلى سبيل المثال ، فان مشروع الون كان يحاول تبرير ابتلاع المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ باسباب امنية محضة . وان لحظ ذلك المشروع دورا للاردن ، فان ذلك كان يخضع لاعتبارات سياسية تكتيكية تهدف الى اغراء الاردن بالحضور الى طاولة المفاوضات ، لما لذلك من مزايا ، حيث « سيكون ذلك بمثابة بداية اختراق لجبهة العداء العربية المتراصة ، في اعقاب خلق سابقة » ولكن وبرغم هذه الايجابية ، فان البديل الذي اعتبره يغثال الون « البديل الاخير وهو الدليل الافضل » (٢) هو « ان نحدد ، ولو حتى من طرف واحد ، نهر الاردن والخط الذي يقطع البحر الميت في منتصفه كخط حدود اسرائيل مع المملكة الاردنية . ولكي تصبح الحدود عملية وليست نظرية فقط ، ينبغي ان يضم الى اسرائيل شريط يتراوح عرضه بين ١٠ - ١٥ كيلو مترا على امتداد غور الاردن وحتى البحر الميت » . (٣) وبعد ان يحدد الون بديله المفضل لحدود اسرائيل مع الاردن . وعملا بقاعدة « الحد الاقصى من الارض والحد الأدنى من العرب » (٤) . يقترح مشروع الون اعادة « سيادة » الاردن على « بعض » من اجزاء الضفة الغربية المكتظة بالسكان العرب !! سيادة اردنية محاطة بسيادة اسرائيلية من كافة الاتجاهات ، ولعل يجال الون الذي اصبح في فترة لاحقة وزير خارجية دولة العدو ، كان محكوما بالدور الذي حدده دافيد بن - غوريون لوزارة الخارجية الاسرائيلية ، والذي اشرنا اليه سابقا ، لذا ، فقد برر الون برنامجه التوسعي بالاعتبارات الامنية لانه « اذا كان لا بد من موقف مجابهة مع دول صديقة ، فمن المستحسن خوضه على أساس الحجة الامنية وليس التاريخية فقط » (٥) .

ان مشروع الون الذي طرح بعد مدة قصيرة من حرب ١٩٦٧ لم يكتسب صفة قانونية ورسمية ، وهو وان طرح للتداول ، فإنه لم يلزم اسرائيل بشيء ، وحين نشر صاحبه مقالة له في مجلة « الفورين افيرز » الاميركية يعبر عن وجهة نظره ، انطلاقا من مشروعه المشار اليه ، وفي وجه الهجوم الذي تعرض له ، دافع عن نفسه « مدعيا او المقال يمثل